«موديز»: 47 مليار دولار الأصول المودعة في الصندوق لتشكل 32٪ من الناتج المحلي الإجمالي

الكويت تستنزف الأصول السائلة لـ «الاحتياطي العام» مارس 2021

محمود عيسى

قالت وكالة موديز للتصنيف الائتماني ان أكثر الدول عرضة لانخفاض أسعار النفط في 2020ـ2021 هي تلك الدول الأكثر اعتمادا على الهيدروكربونات كمصدر للإيرادات المالية والصادرات.

وأضافت الوكالة ان الأصول السيادية الكويتية من بين أكبر الأصول الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وقدرها 278٪، وهي في الغالب سائلة وبالعملات الأجنبية. ومع ذلك، فإن الحكومة لا تستطيع الوصول إلا إلى جزء صغير منها، وهو الأصول المودعة في صندوق الاحتياطي العام التي تقدر بحوالي 47 مليار دولار (32٪ من الناتج المحلي الإجمالي) كما في نهاية مارس 2020.

وبناء على افتراضات أسعار النفط المنخفضة، وفي غياب تدابير سياسية جديدة، توقعت الوكالة أن يستنزف الجزء السائل من هذه الأصول على الأرجح خلال السنة المالية الحالية التي تنتهي في مارس 2021. ويرجع ذلك جزئيا إلى انتهاء صلاحية قانون الدين في 2017، حيث لم يبق أمام الحكومة خيار سوى سحب أصول صندوق الاحتياطي العام لتمويل الفجوة المالية وتسديد الديون التي تستحق. وقد أجل مجلس الأمة إصدار قانون جديد للديون والذي كان محل خلاف سياسي مثير للجدل. وعلاوة على ذلك، ستحتاج الحكومة لموافقة مجلس الأمة من اجل السحب من صندوق الأجيال المقبلة الأضخم من حيث الأصول التي تقدرها الوكالة بنحو 490 مليار دولار أو (350٪ من الناتج المحلي الإجمالي) وهي الموافقة التي يعتقد أن يصدرها مجلس الأمة فقط في ظل الظروف الاستثنائية، حيث ان هذا الوضع يخلق حالة من عدم اليقين بشأن قدرة الحكومة على الوصول إلى كامل الأرصدة الضخمة للغاية، على الرغم من أننا نعتقد أن الترتيبات السياسية في الكويت تسمح من حيث المبدأ بمثل هذا الإجراء عند الضرورة. وقالت الوكالة انها تقدر أن الإيرادات المالية والصادرات من المرجح أن تنخفض في 2020 بأكثر من 10٪ مما كان عليه الناتج المحلي الإجمالي لعام 2019 في العراق والكويت مقارنة بتوقعاتها السابقة في غياب أي تعديل مثل زيادة إنتاج النفط في عمان وقطر وأذربيجان والسعودية.

وأوضحت انه سيكون لانخفاضات كبيرة في الإيرادات تأثير كبير على الدول التي لديها بالفعل عجز مالي كبير في 2019، وهي الكويت والبحرين وعمان. وعلى النقيض من ذلك، فإن الدول التي لديها ميزانيات أو فوائض متوازنة في 2019 ستكون في وضع أفضل، ومن تلك الدول أذربيجان وروسيا وقطر والإمارات العربية المتحدة.

وأشارت «موديز» إلى ان الأصول السيادية الضخمة ستوفر درجة من المرونة لبعض الدول المنتجة، وقد تمكنت العديد من البلدان المصدرة للنفط والغاز خلال فترات ارتفاع أسعار النفط من بناء أصول سيادية كبيرة، مما وفر لها درجة من المرونة خلال فترات انخفاض أسعار النفط، وينطبق هذا الوضع بشكل خاص عندما يكون الجانب السائل من هذه الأصول يتجاوز الدين الحكومي بشكل كبير وهو متاح بسهولة لتمويل العجز المالي وتسديد الديون. وينطبق هذا القول على الكويت والإمارات وقطر وأذربيجان وكازاخستان.

في المقابل، توقعت الوكالة أن يصل السحب من الاحتياطيات المالية في عام 2020 إلى 5٪ من الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية و10٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عمان.

برنت يرتفع أكثر من دولار مع تعزيز أميركا إجراءات دعم اقتصادي

«النفط الكويتي» يهبط 14٪.. و«العالمي» ينتعش

وكالات: انخفض سعر برميل النفط الكويتي 4,33 دولارات ليبلغ 26,11 دولارا وذلك بنسبة تراجع بلغت 14٪ عن السعر السابق، وفقا للسعر المعلن أمس من مؤسسة البترول الكويتية.

أما عالميا، فقد ارتفعت أسعار النفط نحو 4٪ خلال تداولات أمس على أمل أن تتوصل الولايات المتحدة قريبا إلى اتفاق بشأن حزمة مساعدات بقيمة تريليوني دولار ما قد يخفف الأثر الاقتصادي لڤيروس كورونا وهو ما يدعم بدوره الطلب على النفط.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت تسليم مايو 1,05 دولار للبرميل ما يعادل 3,9٪ إلى 28,08 دولارا للبرميل، بينما صعد خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 1,20 دولار ما يوازي 5,1٪ إلى 24,56 دولارا.

وقال إدوارد مويا المحلل بشركة السمسرة أواندا «النفط يرتفع، ويرجع ذلك بصفة أساسية لضعف الدولار نتيجة إجراءات غير مسبوقة لمجلس الاحتياطي الاتحادي الأميركي»، مضيفا أن «مستوى تذبذب خام غرب تكساس الوسيط سيظل مرتفعا وينبغي ألا يتفاجأ المتعاملون إذا تبددت موجة الصعود في نهاية المطاف».

وأعلن مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) مجموعة برامج استثنائية لدعم الاقتصاد الذي يعاني جراء قيود على التجارة التي يقول علماء إنها لازمة لإبطاء تفشي ڤيروس كورونا.

وفيما استمر تعثر حزمة تحفيز اقتصادي بقيمة تريليوني دولار في مجلس الشيوخ الأميركي أول من أمس بسبب خلاف بين المشرعين حول بنودها، أبدى وزير الخزانة الأميركي ستيفن منوتشين ثقته في التوصل لاتفاق قريبا.

ودفعت حزمة التحفيز المتوقعة الدولار للهبوط، فيما هبط مؤشر الدولار الذي يقيس أداء العملة الأميركية أمام سلة من 6 عملات 0,5٪ أمس.

من جهة أخرى، خفض باركليز توقعاته لسعر النفط لعام 2020، مشيرا إلى أن ضغطا نزوليا كبيرا في السوق ناجم عن حرب الأسعار بين روسيا والسعودية واضطراب الطلب بسبب ڤيروس كورونا. وقلص البنك توقعاته لسعر الخام في 2020 لكل من برنت وغرب تكساس الوسيط الأميركي بواقع 12 دولارا إلى 31 دولارا و28 دولارا للبرميل على الترتيب.

وينضم باركليز إلى بنوك أخرى في خفض توقعاتها لسعر النفط استنادا إلى انهيار اتفاق لكبح الإنتاج بين أعضاء منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوپيك) وحلفاء، أو ما يعرف باسم «أوپيك+»، وكذلك تضرر الطلب من الڤيروس.

كما يتوقع باركليز أن تبلغ قدرات التخزين العالمية المتاحة على الأرض نحو 1,5 مليار برميل ويقدر أن الفائض في الإمدادات سيزيد على 5 ملايين برميل يوميا هذا العام وأن يبلغ 10 ملايين برميل يوميا في المتوسط في الربع الثاني.

احدى ناقلات النفط الكويتية ترسو في احد الموانئ الصينية لتفريغ حمولة النفط (ا.ف.ب)

الرباح أشاد بدور «الداخلية» في تسهيل الأمر لأصحاب الأعمال

«الغرفة»: تجديد إقامات العاملين بالشركات إلكترونياً

قال مدير عام غرفة تجارة وصناعة الكويت رباح الرباح إن وزارة الداخلية وفي إطار جهودها للتيسير والتسهيل على أصحاب الأعمال قد استكملت منظومة الخدمات الإلكترونية، وذلك بالحصول على رقم المستخدم لخدمة تجديد الإقامات للشركات التي تسجل لأول مرة، وذلك تسهيلا على المواطنين وأصحاب الشركات والمؤسسات من أصحاب الأعمال من تجديد الإقامات للعاملين لديهم وهم خارج البلاد.

رباح الرباح

وشملت خدمتين جديدتين هما، الأولى: تقديم طلبات تسجيل أول مرة للشركات والمؤسسات والحصول على اسم مستخدم، وذلك لخدمة تجديد الإقامة لحملة مادة (18) للعاملين بالقطاع الأهلي عن طريق موقع وزارة الداخلية الإلكتروني بدلا من مراجعة الإدارة العامة لشؤون الإقامة وذلك اعتبارا من يوم الاثنين الموافق 23 مارس 2020.

والخدمة الثانية: يمكن من خلالها قيام أصحاب الأعمال بتجديد إقامة العاملين لديهم بالقطاع الأهلي وفق المادة (18) والعمالة المنزلية ومن في حكمهم وفق المادة (20) وهم خارج البلاد شريطة ألا يكون لديهم قيد أمني يمنع تجديد الإقامة وفق الضوابط والشروط المعمول بها.

وأشاد الرباح بالدور الذي تقوم به وزارة الداخلية والتعاون المستمر لحفظ الأمن وتسهيل الأمر لأصحاب الشركات والمؤسسات كما وجه الدعوة للاستفادة من تلك الخدمات المجانية وإنجاز معاملاتهم إلكترونيا توفيرا للوقت والجهد وللوقاية والحد من انتشار ڤيروس كرونا المستجد.

«كورونا» يكلف قطاع النقل الجوي 252 مليار دولار

أعلن الاتحاد الدولي للنقل الجوي «إياتا» عن صدور القائمة المحدثة لتحليلات الإيرادات في ضوء تأثير انتشار ڤيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) على قطاع النقل الجوي العالمي.

وقدر الاتحاد هبوط الإيرادات جراء التشديدات الكبيرة على السفر وتوقعات بركود عالمي جديد، إلى حوالي 252 مليار دولار أو ما يعادل 44٪ أقل بالمقارنة مع العام 2019، وذلك في حال استمر هذا المشهد لمدة 3 أشهر فقط ليتبعها انتعاش اقتصادي تدريجي حتى نهاية العام الحالي.

وأشارت التحليلات السابقة والصادرة عن الاتحاد بتاريخ 5 مارس، إلى تكبد القطاع خسائر في الإيرادات تصل إلى 113 مليار دولار، وذلك قبل اتخاذ معظم الدول قرارات بوضع قيود كبيرة على السفر، والتي ألغت إلى حد كبير سوق السفر العالمي.

وبهذا الصدد، قال المدير العام والمدير التنفيذي للاتحاد الدولي للنقل الجوي ألكساندر دو جونياك: «يواجه قطاع النقل الجوي أسوأ أزمة في تاريخه، إذ تشير توقعاتنا الحالية إلى أن القطاع سيشهد سيناريوهات أسوأ من تلك التي توقعناها خلال الأسابيع الماضية، وأن دور الحكومات في هذه الفترة يعد محوريا حتى يحافظ القطاع على بقائه، حيث تحتاج شركات الطيران دعم حوالي 200 مليار دولار للحفاظ على بقائها، وقد رأينا بعض الحكومات بادرت بالدعم، وندعو البقية للقيام بذلك».

وبحسب التقرير الجديد، من المتوقع إزالة قيود السفر خلال الأشهر الثلاثة القادمة، مع انخفاض الطلب على السفر حتى نهاية العام بسبب الركود الاقتصادي العالمي، وتراجع الطلب السفر على أساس سنوي بنسبة 38٪ بالمقارنة مع 2019، إلى جانب انخفاض مستويات الطلب على الأسواق المحلية والعالمية حوالي 65٪ خلال الربع الثاني من العام الحالي وبالمقارنة مع نفس الفترة من 2019، إلا أن هذا السيناريو يتوقع تعافي القطاع مع انخفاض بنسبة 10٪ مع نهاية العام.

الطلب على النفط قد يتراجع 14 مليون برميل يومياً خلال الشهرين المقبلين

«إس آند بي»: 30 دولاراً متوسط سعر برنت خلال 2020

خفضت وكالة «إس آند بي غلوبال للتصنيفات الائتمانية» توقعاتها لأسعار خام غرب تكساس الوسيط وخام برنت للعام 2020 بمقدار 10 دولارات للبرميل، لكنها لم تغير توقعاتها للأسعار للعامين 2021 و2022، بالإضافة إلى ذلك، لم تغير الوكالة توقعاتها لأسعار غاز هنري هب وايكو الكندي.

وتوقعت الوكالة أن يصل متوسط خام برنت خلال 2020 إلى 30 دولارا للبرميل، في حين أبقت على توقعاتها لأسعاره خلال العامين 2021 و2022 إلى 50 دولارا و55 دولارا على التوالي.

كما توقعت أيضا أن يصل سعر خام غرب تكساس الوسيط إلى 25 دولارا للبرميل العام الحالي، وأبقت على توقعاتها على سعره عند 45 دولارا و50 دولارا للبرميل على التوالي.

وأشارت إلى أن أسواق النفط تتجه للدخول في فترة من عدم التوازن الحاد بين العرض والطلب في الربع الثاني من 2020. وتهدد الزيادة الحادة في العرض باختبار الطاقة الاستيعابية لتخزين النفط الخام والمنتجات النفطية بحلول مايو، وفقا لتحليلات «إس آند بي غلوبال بلاتس»، مما يعني انخفاض الأسعار الفورية والآجلة إلى أدنى مستوى منذ سنوات.

وقالت: «تماشيا مع توقعاتنا الاقتصادية، نتوقع تعافيا في كل من الناتج المحلي الإجمالي والطلب على النفط خلال النصف الثاني من 2020 وخلال 2021 مع تراجع معظم تأثيرات تفشي ڤيروس كورونا. ونستبعد أن يكون لدى المنتجين غير الأعضاء في أوبيك القدرة على زيادة كبيرة في الإنتاج حتى نهاية 2020. لا نتوقع حاليا وجود أي فرصة لتجديد اتفاق أوبيك+ لخفض الإنتاج في الشهور المقبلة، بالرغم من أن ذلك غير مؤكد إلى حد كبير. وأي اتفاق لخفض الإنتاج يجب أن يكون أكبر مما كان متفقا عليه سابقا منذ العام 2016 لموازنة السوق في الشهور القادمة».

وقالت الوكالة إن هناك في الأساس ضعفا في الطلب على النفط ومنتجاته، وسيشهد الطلب على الأرجح انخفاضا كبيرا في الربع الثاني من هذا العام. وتسبب تفشي ڤيروس كورونا حول العالم بتقييد حركة السفر حول العالم بين الدول الرئيسية المنتجة للنفط وداخلها.

ويقدر محللو «إس آند بي غلوبال بلاتس» بأن تقييد الحركة وإغلاق الحدود سيتسبب في تراجع الطلب على النفط بمقدار 14 مليون برميل يوميا خلال شهري أبريل ومايو. يضاف إلى ذلك أن الإنتاج الإضافي الذي يتراوح بين 2 و4 ملايين برميل يوميا من «أوبيك+» يعني التحول إلى وضع غير متوازن يعادل 15٪ أو أكثر من الإنتاج العالمي. يأتي ذلك بعد ثاني شتاء معتدل نسبيا، مع طلب أقل من المتوسط على وقود التدفئة.

العرض

انهارت أسعار النفط في بداية مارس 2020 بعد فشل اجتماعات «أوبيك+» في الاتفاق على خفض إضافي للإنتاج.

ورفضت روسيا الاتفاق على خفض إضافي للإنتاج بمقدار 1,5 مليون برميل يوميا تضاف إلى الخفض السابق البالغ 2,1 مليون برميل يوميا الذي من المفترض أن ينتهي العمل به بنهاية مارس 2020. وبعد فشل التوصل لاتفاق أعلنت السعودية بشكل مفاجئ أنها قامت بخفض أسعارها الرسمية لبيع النفط وأنها ستقوم بزيادة إنتاجها إلى ما يزيد على 10 ملايين برميل يوميا بعد انتهاء العمل في الاتفاق الحالي بنهاية مارس 2020. وقامت المملكة بخفض أسعارها للنفط لشهر أبريل لجميع درجات النفط الخام بين 6 و8 دولارات للبرميل.

ووفقا للوكالة، تشير هذه الإجراءات ربما إلى أنه على الرغم من انهيار الطلب العالمي وتراجع الأسواق الفعلية إلى دخول روسيا وأوبيك في حرب أسعار في محاولة للحفاظ على حصتهما السوقية وأهميتهما في السوق. ومن الواضح أن حرب الأسعار بين أوبيك وروسيا ستستهدف المنتجين الذين ترتفع لديهم تكلفة الإنتاج، بالأخص المنتجون في الولايات المتحدة الأميركية.

ومن المحتمل أن تقوم كل من روسيا والسعودية بالعودة للتفاوض، ولكن الوكالة لا تتوقع عودتهما للتفاوض قريبا بسبب نبرة المواجهة وطبيعة المناقشات.

ولا تتوقع الوكالة تراجع الإنتاج الأميركي بشكل مباشر بسبب التحوط والآبار التي تم حفرها سابقا. ولكن الإنتاج بدلا من ذلك سوف يبدأ بالتأثر تدريجيا بحلول نهاية العام وفي العام القادم بسبب تراجع مستويات الإنفاق على أعمال الصيانة والتنقيب.